

تقييم مسار الخصخصة في الجزائر

١٩٩٥ - ٢٠٠٥ م

الأستاذ/ بوعبيد ميلود (*) والأستاذ/ عادل بلجليل (*)

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز حصيلة عملية خصخصة المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر، ابتداءً من سنة ١٩٩٥ تاريخ تفعيل أول برنامج للخصخصة. وكما هو معمول به دولياً، تم تقديم هذه الحصيلة على مستويين: المستوى الاقتصادي الجزئي، والمستوى الاقتصادي الكلي.

ويعالج هذا البحث أيضاً العوامل التي أدت إلى فشل الخصخصة في الجزائر، وهذا على مستوى الأبعاد التالية: الإيديولوجي والسياسي، القانوني والمؤسساتي، الاقتصادي والتقني، وأخيراً الاجتماعي والثقافي.

ومن خلال نتائج هذا البحث، تبين تواضع حصيلة الخصخصة من منظور المفهوم الضيق، غير أنه تم تسجيل نتائج مرضية من معيار الاتجاه الموسع. إن ما يجدر الإشارة إليه هو أن برنامج الخصخصة في الجزائر بشكل عام لا يزال بطيئاً، نظراً لتفاعل جملة من العوامل السياسية، والقانونية، والاقتصادية، والثقافية.

Abstract:

This research aims at clarifying the assessment of privatization of the public economic enterprises in Algeria from 1995. This assessment presented in two big families: the first ones based on microeconomic approach, and the second based on macroeconomic approach.

Besides, this research tries to encircle and to analyze the causes of the defeat at the level of five dimensions: ideological and political, legal and institutional, economic and technical, social and cultural.

The assessment of the privatization of period 1995-2005 is not satisfactory, we even can say that it is a complete defeat under the tab of the physical privatization of public enterprises. This defeat is the result of the conjugation of numerous cause: political, legal, economic and cultural.

المقدمة

تمثل الجزائر إحدى الدول التي عصفت بها رياح التغيير الحتمي لمسيرة التوجهات الاقتصادية الحديثة، والتوجه نحو اقتصاد السوق. حدث هذا بعد العيوب التي برزت في النموذج التقليدي المرتكز على الاقتصاد الموجه. وفي الواقع، تم إفلاس معظم الشركات الاقتصادية التابعة للدولة نتيجة عدم قدرتها على مواكبة ما يجري في البيئة الاقتصادية العالمية، الأمر الذي أدى إلى تعرضها لخسائر متوالية، مما استوجب تدخل الخزينة العمومية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. علاوة على ذلك، شهدت الجزائر في منتصف حقبة الثمانينيات من القرن الماضي عدة اختلالات اقتصادية، نتيجة اعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط، وأضحى يرتكز على ريع تلك المادة الأولية، ولقد تأثرت هذه الأخيرة نتيجة انخفاض أسعارها في الأسواق الدولية.

كل هذه التداعيات الاقتصادية كان لها الصدى على الحكومة الجزائرية، وعلى إثر ذلك لجأت إلى صندوق النقد الدولي لطلب يد المساعدة، وأسفر عن ذلك إمضاء عدة اتفاقيات من بينها Stand by، التي تهدف أساسا إلى تقليص تدخل الدولة في الدائرة الاقتصادية، وتشجيع القطاع الخاص من خلال تطبيق ما يسمى ببرامج الخصخصة.

وتناغما مع وصفة صندوق النقد الدولي، شرعت الجزائر ابتداء من سنة ١٩٩٥ في تطبيق برنامج الخصخصة، إذ تم إعداد تركيبة قانونية ومؤسسية تشرف على مسار الخصخصة، وتم على إثرها تحديد مفهوم الخصخصة وأهدافها وجميع الأبعاد المحيطة بها.

إن ما يلفت الانتباه هو أنه بالرغم من أن برنامج الخصخصة يعتبر واعدة في محتواه، إلا أنه بعد مضي أكثر من عقد من الزمن من الشروع في تطبيقه، تظل حصيلة الخصخصة في الجزائر متواضعة وكأنها في أولى مراحلها.

إشكالية البحث.

يعتبر موضوع الخوصصة من المواضيع التي تشغل حالياً الساحة الاقتصادية في الجزائر، ليس لكونها مفتاح الحل للدخول إلى اقتصاد السوق، أو لكونها آلية لتحقيق التنمية الاقتصادية، بل للتباطؤ الذي عرفته الخوصصة وما زالت تعرفه إلى يومنا هذا.

ومن هذا المنطلق، تتبلور إشكالية هذا البحث في الأسئلة الآتية:

- ما هي حصيلة الخوصصة في الجزائر، بعد مضي أكثر من عقد من الشروع في تطبيق هذه العملية؟
- ما هي الأسباب الجوهرية التي ساهمت في هذا التباطؤ؟

أولاً: حصيلة الخوصصة في الجزائر

حسب ما هو معمول به دولياً، يمكن تقسيم أشكال تحويل الملكية إلى قسمين رئيسيين: المفهوم الضيق للخوصصة، والمفهوم الموسع للخوصصة، هذا الأخير يستعمل عادة في تقارير المؤسسات المالية الدولية. ومن هذا التصور سيتم الإحاطة بالاتجاهين المذكورين لإنشاء حصيلة لعملية خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية.

١- حصيلة الخوصصة حسب معايير المفهوم الضيق.

لقد اتسمت عملية الخوصصة وفقاً لهذا الاتجاه بالفشل التام، إذ أنه في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥ لم تعرف الخوصصة الكلية أو الجزئية تقدماً واضحاً، كما أن المؤسسات التي تمت خوصصتها تعد على الأصابع. وبلغت الأرقام، فإن عدد المؤسسات التي تمت خوصصتها جزئياً وفق آلية التنازل عن الأسهم لا يتجاوز الخمسة مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم ١
المؤسسات التي تمت خوصصتها جزئيا

المؤسسات المخصصة	نوع النشاط	نسبة رأس المال الاجتماعي المتنازل عنه	تقنية الخوصصة المستعملة
فندق الأوراسي	السياحة	٪٢٠	الدخول في البورصة
صيدال	الكيمياء الصيدلة	٪٢٠	الدخول في البورصة
الرياض سطيف	الصناعة الغذائية	٪٢٠	الدخول في البورصة
سيدر SIDER الحجار	الحديد	٪٧٠	فتح رأس المال الاجتماعي لصالح الشركة الهندية LNM –ISPAT
ENAD	المنظفات	٪٦٠	فتح رأس المال الاجتماعي لصالح الشركة الألمانية HEINKEL

Source : Nacer-Eddine Sadi, La privatisation des entreprises publiques en Algérie. Objectifs, Modalités et Enjeux (Alger: Offices des Publications Universitaires, 2005), p.189.

في الفترة ما بين ١٩٩٤ و ١٩٩٨، تم التنازل عن أصول ٩٥٩ مؤسسة اقتصادية عمومية لصالح الأجراء، ولقد كلفت تصفية تلك المؤسسات خزينة الدولة ٥٤,٢ مليار دينار في إطار التطهير المالي. كما سمحت هذه العملية بإنشاء ١٧٧٤ مؤسسة لفائدة العمال (٢٥٪ من تلك المؤسسات على شكل شركات ذات أسهم)، والاحتفاظ بـ ٢٧٠٠٠ عامل من أصل ١٥١٠٠٠^(١).

1) Nacer-Eddine Sadi, La privatisation des entreprises publiques en Algérie. Objectifs, Modalités et Enjeux (Alger: Offices des Publications Universitaires, 2005), p.189.

أما على مستوى الإيرادات، وفرت عملية التنازل عن الأصول للعمال إيرادات إجمالية للخزينة العمومية قدرها ٢١,٨ مليار دينار، في حين قدرت الأصول غير المتنازل عليها للعمال بـ ١٠,٧ مليار دولار، إذ خصصت للبيع عن طريق المزاد العلني⁽²⁾.

مما سبق، يمكن القول أن هذه العملية الأولى في إطار خصخصة المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية للعمال أعطت دعما نفسيا للرأي الوطني وللشريك الاجتماعي. كما أنها تعتبر تجربة إيجابية نظراً لكونها قدمت نموذجا ونمطا للمؤسسات المعروضة للخصخصة.

وثمة مؤسسات أخرى عرفت نفس المصير، ولعل أهمها تتمثل في ٨٩ مؤسسة اقتصادية عمومية، وذلك في سنة ١٩٩٨، ويمكن تصنيف هذه المؤسسات حسب القطاعات في الجدول الآتي:

الجدول رقم ٢

توزيع المؤسسات الاقتصادية المعروضة للخصخصة حسب القطاعات

القطاع	عدد المؤسسات
الصناعة الغذائية	١٢
الكهرباء	٠,٧
الخدمات	٢٤
البناء	٣٠
الأشغال الكبرى	١٤
الحديد	٠,٢
المجموع	٨٩

Source : Nacer-Eddine Sadi, La privatisation des entreprises publiques en Algérie. Objectifs, Modalités et Enjeux (Alger: Offices des Publications Universitaires, 2005), p.192.

2) Ibid, p.190.

لقد أجريت في سنة ١٩٩٥ أول عملية بيع بالمزاد العلني في قطاع السياحة، بهدف بيع خمسة فنادق، غير أن هذه العملية لم يكتب لها النجاح. وفي نهاية سنة ١٩٩٥، حاولت الحكومة الجزائرية إعادة تفعيل برنامج الخصخصة من خلال وضع برنامج رسمي للمؤسسات المعروضة للخصخصة عن طريق التنازل عن الأصول، والتنازل عن الأسهم وعقود الإدارة، إذ تم الإعلان عن عملية بيع بالمزاد العلني لمؤسسات تنشط في قطاعات التجارة والسياحة والصناعة والزراعة. وجدير بالذكر أن عدد تلك العمليات كان ٥٣، وتتضمن وحدات اقتصادية تحت شكل التنازل عن الأصول (٤١ عملية)، وفتح رأس المال الاجتماعي (٤ عمليات)، وعقود الإدارة (٨ عمليات)⁽³⁾.

لقد كانت حصيلة هذا البرنامج متواضعة، إذ توجت بإنجاز بعض العمليات ذات أهمية قليلة. إن هذا الإخفاق يعزى أساساً إلى ضعف القدرة المالية للمستثمرين المحليين، واشتراط ضرورة الدفع الفوري مما نفر العديد من المستثمرين.

وقد قام المجلس الوطني للخصخصة بوضع قائمة تضم ٥٩ وحدة اقتصادية، وبعد عملية التقييم، تم إعلان عن بيع تلك المؤسسات بالمزاد العلني لفائدة ١١٨ مستثمر محلي وأجنبي. وقدرت الإيرادات الكلية لحيازة تلك الأصول ٣٢ مليار دينار جزائري (٥٣٠ مليون دولار). أما بخصوص المشتريين، فهم كالتالي: ٢٥٪ من الشركات الأجنبية، ٢٥٪ من العمال، ٥٠٪ مستثمرون وطنيون خواص⁽⁴⁾.

ولعل ما يشير الانتباه في هذه العملية، هو أنه بالرغم من سير المفاوضات بشكل عادي وفي الطريق الصحيح بين الأطراف المختلفة، إلا أن هذه العملية لم تنفذ إلى يومنا هذا.

3) Nacer-Eddine Sadi, Op. Cit., p.191.

4) Ibid, p.192.

وفى سنة ١٩٩٨، تمت إعادة هيكلة ثلاث مؤسسات صيدلانية كبيرة مع عرض ١١٣٩ صيدلية صغيرة للبيع، وقد لقيت هذه العملية عدة عوائق ومشاكل ظلت عالقة.

وحسب الحصيلة التي نشرها مجلس مساهمات الدولة، فإن عمليات الخوصصة المنجزة بين جوان ٢٠٠٣ وديسمبر ٢٠٠٥ لا تتعدى ٢٣٨ مؤسسة من أصل قائمة ١٢٧٠ مؤسسة تم عرضها للخوصصة، منها ٤٥٩ مؤسسة عمومية اقتصادية و٧١٣ فرع، ويتعلق الأمر أساسا بمؤسسات متوسطة ومؤسسات صغيرة.

الجدول رقم ٣

المؤسسات والأصول المتنازل عنها ما بين ٢٠٠٣-٢٠٠٥

العدد	نوع المشتري
١٢٤	متعاملين خواص
٣١	متعاملين أجنب
٨٣	الأجراء
٢٣٨	المجموع

المصدر: عبد المجيد بوزيدي، «الخوصصة أية حصيلة»، جريدة الشروق اليومي، ١٥ فيفري ٢٠٠٧.

يتضح من خلال تحليل أرقام الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات التي تمت خوصصتها ضئيل، بالنظر إلى عدد المؤسسات المعروضة للخوصصة (١٢٧٠ مؤسسة) من زاوية، وإلى التعديلات التي طرأت على التركيبة القانونية والمؤسساتية للخوصصة من خلال إصدار الأمر ٠١/٠٤ في ٢٠ أوت ٢٠٠١ المتعلق بالخوصصة من زاوية أخرى. كما يلاحظ أن حصة مساهمة المستثمرين الأجانب في عمليات

الخصوصية قليلة نسبيا (٣١ مؤسسة)، ومرد ذلك التردد وانعدام الرؤية والإستراتيجية في برنامج الخصوصية لدى صانعي القرار في الجزائر.

إن بلوغ خصوصية ١٢٧٠ مؤسسة اقتصادية عمومية والتي تم الإعلان عنها سنة ٢٠٠٠ يعتبر أمراً يكاد يكون مستحيلاً، نظراً لأن عدد المؤسسات التي تمت خصوصتها ضئيل. كما أن دراسة ملف خصوصية مؤسسة عمومية اقتصادية واحدة يتطلب مدة زمنية تتراوح ما بين ثلاثة وستة أشهر. ضف إلى أن وضعية المؤسسات التي لم تخصوص تعد كارثية، إذ تجاوزت القروض غير المضمونة ٢٥٠ مليار دينار جزائري، ومديونية إجمالية بحوالي ٢٨٠ مليار دينار جزائري، وتتركز ٨٠٪ منها على مستوى ٢٥ مؤسسة⁽⁵⁾.

٢- حصيلة الخصوصية حسب معايير المفهوم الموسع

وفقاً لهذا الاتجاه، أحرز مسار الجزائر في الخصوصية تقدماً ملحوظاً وكشف عن أداء مشجع في عملية التحويل. وينبغي التنويه بأن أشكال الخصوصية - حتى التي لم تؤد إلى تحويل الملكية - تدخل ضمن هذا الإطار:

أ - الخصوصية عن طريق التصفية: ضمت حوالي ١٢٠٠ مؤسسة اقتصادية عمومية، وتمت العملية إما عن طريق تحويل الأصول إلى مؤسسات عمومية أخرى في إطار ما يسمى بعمليات التفريغ، وإما عن طريق التنازل عن الأصول لفائدة العمال، والمستثمرين أجنب.

ب - استقلالية التسيير: ضمت أكثر من ١٨٠٠ مؤسسة اقتصادية عمومية، والتي اتخذت من حيث الشكل القانوني شركات ذات أسهم.

ج - التفويض: عرف هذا النوع انطلاقة قوية لاسيما في قطاعي المحاجر والمناجم. وقد تم فتح عملية مزاد علني في جوان ٢٠٠٣ تشمل ٦٠ منجماً وسمحت هذه العملية بتوفير للخزينة العمومية أكثر من ٣٥٠ مليون دينار، وأضحت تشد أنظار المستثمرين الأجانب.

(5) بوزيدي، عبد المجيد، "الخصوصية أية حصيلة"، جريدة الشروق اليومي، ١٥ فيفري ٢٠٠٧.

د - عقود الشراكة: عرفت تطوراً كبيراً في قطاع المحروقات، حيث قامت سوناطراك بتوقيع شراكة مع عدة شركات أجنبية، الأمر الذي أوصل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى مستويات مرتفعة.

هـ - الخصخصة من الأسفل: لقد سمح هذا الشكل من الخصخصة ب بروز القطاع الخاص في النشاطات التي كانت في السابق محتكرة من طرف الدولة. وقد حققت الخصخصة من الأسفل في الجزائر نتائج معتبرة. فعلى سبيل المثال، سجل القطاع الخاص الوطني في ١٩٩٨ نتائج مرضية، حيث يقدر الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات بـ ٧٣,٧٪، وارتفع رقم الأعمال بـ ٢٣٪ مقارنة بـ ١٩٩٧. وخلال نفس الفترة، قدر الإنتاج الصناعي للقطاع الخاص بـ ١٦,٥٪ من الإنتاج الكلي.

خلال سنة ٢٠٠٠ ارتفع رقم الأعمال بـ ٢٧٪، والقيمة المضافة بـ ١٠٪، ومناصب العمل بـ ١٠٪، كما بلغ عدد المؤسسات في نفس السنة ١٤٠٠٠ مؤسسة، ويبلغ رقم أعمالها الإجمالي ٨٧,٥ مليار دج^(٦).

الجدول رقم ٤

الإنتاج الصناعي للفروع

الفرع	المبلغ (مليار دج)	(%) النسبة
المواد الغذائية	٤,١	٥٤
الكيمياء الصيدلانية	١,٢	١٦
مواد البناء	٨,٦	١٠
الخشب والورق	٦	٧

Source: Fodil Hassam, *Chronique de l'économie algérienne. Vingt ans de réformes libérales 1986 - 2004. Les chemins d'une croissance retrouvée* (Alger: L'économiste d'Algérie, 2005), p.134.

6) Fodil Hassam, *Chronique de l'économie algérienne. Vingt ans de réformes libérales 1986-2004. Les chemins d'une croissance retrouvée* (Alger: L'économiste d'Algérie, 2005), p.134.

الجدول رقم ٥

المؤسسة الخاصة، تطور النتائج (مليار دينار)

(%) المؤشرات الأساسية	٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠
رقم الأعمال	٢٧	٣٣+	٢٠+	٨٧,٥
العمل	١٥	١٢+	١٠+	٤٥,٢
تكاليف الاستثمار	٣٠	٢٨+	١+	١٦,٣
القيمة المضافة	X	٤٥+	٢٥+	١٩,٥

Source: Fodil Hassam, Chronique de l'économie algérienne. Vingt ans de réformes libérales 1986 - 2004. Les chemins d'une croissance retrouvée (Alger: L'économiste d'Algérie, 2005), p.134.

أما في سنة ٢٠٠٢، فكانت حصة القطاع الخاص أكثر من ٧٠٪ من الإنتاج بمعدل نمو قدره ٥٪ ومساهمته في خلق مناصب العمل بـ ٦٪. وعلى مستوى القيمة المضافة يهيمن القطاع الخاص في الخدمات بـ ٨٨٪ مقابل ١٢٪ للقطاع العام، ٦٦٪ في الصناعات الغذائية، ٦٨٪ في البناء والأشغال العمومية، ٧٣٪ في النسيج، ٩٢٪ في الجلود والأحذية.

وبالنسبة لفروع الأنشطة، كانت حصص السوق في سنة ٢٠٠٣ كما يلي^(٧):

- في الحبوب: يستحوذ القطاع الخاص على ٦٠٪ من حصة السوق؛
- في المشروبات: يشغل القطاع الخاص ١٠٠٪ من حصة السوق من المشروبات الغازية، ٦٠٪ من العصير؛
- السكر: يشغل القطاع الخاص ١٠٠٪ من السوق (الإنتاج العمومي ٠٪)؛
- الحليب ومشتقاته: يستحوذ القطاع الخاص على ٩٢٪ من حصة السوق.

7) Nacer-Eddine Sadi, Op. Cit., p.195.

بالإضافة إلى ذلك، سمحت الخوصصة من الأسفل للقطاع الخاص بالاستثمار في قطاعات منها: النقل البري، والجوي، والبحري، والبنوك، والتأمينات، والصناعة التحويلية، والصناعة الغذائية، والخدمات، والصحة، والزراعة، والبناء، والتعليم. كما أن عدد مؤسسات القطاع الخاص ارتفع في سنة ٢٠٠٣ من ١٢٠٠٠ عام ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٠ مؤسسة (منها أكثر من ٢٥٠٠ مؤسسة متوسطة وصغيرة)⁽⁸⁾.

مما سبق، يستخلص أن حصيلة الخوصصة حسب الاتجاه الموسع سجلت نتائج إيجابية إلى حد كبير. غير أن القطاعات التي تم الاستثمار فيما تبقى محدودة، كما أن معظم المؤسسات المنجزة تعتبر صغيرة الحجم.

ثانيا: الأسباب المفسرة لفشل الخوصصة في الجزائر.

تميزت عملية الخوصصة في الجزائر بميزتين أساسيتين هما: ضعف حصيلتها من ناحية، وتباطؤ تنفيذها من ناحية أخرى، ويعود ذلك إلى الصعوبات العديدة التي واجهتها هذه العملية. وتعكس هذه الصعوبات الثقافة السائدة لدى الأوساط الجزائرية التي ألقت فكرة تدخل الدولة في كل الميادين، وعدم استعدادها لتقبل انسحابها من المجال الاقتصادي عبر آلية الخوصصة. كما تترجم هذه الصعوبات أيضا انعدام الخبرة لدى الجزائر في تعاملها مع المستجدات والأحداث الاقتصادية التي فرضتها عليها مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق ناهيك عن أن الجزائر لم تقم بالاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال على غرار دول أوروبا الشرقية.

ولتحليل أسباب الإخفاقات المتتالية، فإنه يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات: أسباب سياسية وإيديولوجية، وأسباب قانونية ومؤسسية، وأسباب اقتصادية وتقنية، وأسباب اجتماعية وثقافية.

١- الأسباب الإيديولوجية والسياسية

عادة ما تصاحب برامج الخوصصة في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء صعوبات وتناقضات إيديولوجية وسياسية، والتي غالبا ما تعرقل

8) Ibid.

نجاحها . والجزائر واحدة من الدول التي أدركها هذا الداء الممتد من ستينيات القرن الماضي .

أ - الصعوبات والتناقضات الإيديولوجية .

لقد أسفر برنامج الخصخصة في الجزائر عن اضطرابات في السلوكات وفي الثقافة المكتسبة خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي في ظل سيطرة إيديولوجية اشتراكية تعظم المساواة والعدالة الاجتماعية (توفير الشغل، تقديم سلع وخدمات مجاًناً) .

ولقد تكرست هذه الإيديولوجية في الذاكرة الجماعية، حيث تركز على شعار رسمي خالد في كل صرح عمومي، ويكرس مبدأ المكتسبات الجماعية من خلال عبارة «من الشعب وإلى الشعب» . وبهذه الكيفية، تعتبر المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية راسخة في أذهان الجهات المختلفة على أنها عنصر مشترك ينتمي للجماعة⁽⁹⁾ .

ب - الصعوبات والتناقضات السياسية .

تنطوي الصعوبات والتناقضات السياسية في سلوكات السياسيين الذين اعتادوا منذ عقود طويلة في التدخل في الدائرة الاقتصادية وامتلاكهم لقوة حقيقية في كل مجالات القرار . إنه من العسير على الأعضاء السياسيين ترك المجال لصالح مختلف الفاعلين في عملية الخصخصة، وترك هذه الأخيرة تعمل في ظروف عادية .

إن ما هو معمول به في كثير من الدول التي لها تجربة في الخصخصة هو أنه في كل عملية تتعلق بانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، فإن الحكومات تقرر وتحدد المؤسسات والنشاطات الواجب أن تظل في دائرة القطاع العام بحجة أن لها طابعا إستراتيجيا . غير أن هذا العامل لا يجد أهميته في الجزائر، ذلك أنه لا يتم

9) Nacer-Eddine Sadi, Op. Cit., p. 198.

التفريق بوضوح بين القطاعات الإستراتيجية والقطاعات غير الإستراتيجية. ولقد أكد وزير الخصوصية هذا الغموض في هذه العبارات: «كل الجزائر تقريبا للبيع»⁽¹⁰⁾. من خلال تتبع مسار الخصوصية في الجزائر، يلاحظ عدم وجود استعداد سياسي لتقبل فكرة الخصوصية بعد هيمنة القطاع العام على مر عقود طويلة، ضف إلى ذلك أن الدولة الجزائرية فرضت تدخلها في المراحل المختلفة لعملية التنفيذ وفي اختيار السعر المناسب لكل عملية على ملف التقييم المنفذ من طرف مجلس الخصوصية⁽¹¹⁾.

وأوضح رئيس الفدرالية الوطنية لأرباب العمل أن البطء الذي تعرفه الخصوصية في الجزائر يرجع إلى عدم توضيح الحكومة لما تريد أن تصل إليه، ويضيف أن الحل الوحيد هو وجود شجاعة سياسية لخلق لجنة وطنية للخصوصية، وهذا لإبعاد العملية عن السياسة.

وفي هذا السياق، ثمة أيضا العديد من العوامل السياسية التي ساهمت بشكل كبير في تعطل برنامج الخصوصية في الجزائر، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- عدم استقرار الحكومات.

تعتبر التغييرات المستمرة للوزارات المكلفة بالخصوصية عاملا حاسما في الإخفاق المتواصل للخصوصية. ولقد أسفر هذا العامل إلى عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بالأعمال الاقتصادية. وبلغت الأرقام، فإن دورة حياة الحكومات في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤ لم تتعد السنة الواحدة، إذ عرفت الجزائر ثلاث حكومات متتالية. أما في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣، فإن عدد الحكومات التي تعاقبت هو ١٨ حكومة، أما عدد الوزراء فقد وصل ٥٠٠ وزيراً⁽¹²⁾.

10) H Temmar, Ministre de la participation et de la coordination des réformes, *l'Authentique* du 7 août 2000, p.3.

11) نادية عيساوي، تقييم المؤسسة في إطار الخصوصية. دراسة حالة المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته، مذكرة ماجستير (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠٠٥)، ص ٤١٠.

12) Nacer-Eddine Sadi, *Op. Cit.*, p.200.

- النزاعات بين مختلف مراكز القرار.

لقد ساهمت التناقضات وعدم الوصول إلى أرضية اتفاق بين مختلف الهيئات المكلفة بالخصوصية في فشل الخصوصية في الجزائر. وأسفرت كل النزاعات إلى ظهور اتجاهين متعارضين على مستوى الطبقة السياسية، لاسيما في مسائل طرائق الخصوصية. وفي هذا الإطار، ثمة غموض ساد الوزارات والهيئات المعنية: خصوصية كلية، جزئية، فتح رؤوس الأموال للمستثمرين الخواص الوطنيين، إقصاء المستثمرين الوطنيين الخواص.

ومن الأمثلة في هذا السياق هو إعلان وزير الخصوصية عن بيع ٨٧ مؤسسة، التي تمت معالجة جميع ملفاتها؛ وفي نفس الوقت، أعلن رئيس الحكومة عدم جاهزية المؤسسات المعنية للخصوصية⁽¹³⁾.

- أرضية العلاقات ذات الطابع الزبائني.

إن التساهل في تسيير الموارد البشرية في المؤسسات العمومية أدى تدريجيا إلى تشكيل شبكات ذات طابع عائلي وسياسي وقبلي. ولقد أدى هذا النمو لهذه الشبكات إلى إفراز معارضة لبرنامج الخصوصية، على اعتبار أنها تشكل خطرا محتملا على مصالحهم، وتؤدي إلى كشف وفضح هذه الشبكات المشكلة وممارساتها⁽¹⁴⁾.

- التداخل الثرواتي الجديد.

يقصد بهذا المصطلح الخلط بين الممتلكات العمومية والممتلكات الخاصة من طرف المديرين والمسيرين في المؤسسات التابعة للدولة. وفي الجزائر، يكون في معظم الحالات تسيير هذه المؤسسات مطبوعا بما يلي: تحويل للأموال والوسائل، الاستفادة من المزايا المختلفة وغير المبررة (سكنات فاخرة، إقامة في الفنادق، إطعام

13) Nacer-Eddine Sadi, Op. Cit., p.201.

14) سعدان شبايكي، «معوقات الخصوصية في الجزائر»، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ١٥ (جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ديسمبر ٢٠٠٦)، ص ١٠٠.

مفرط، سفريات غير مبررة وغيرها)، والاستعمال السيئ لوسائل الإنتاج لأغراض شخصية. ومن الطبيعي أن يعارض المستفيدون كل فكرة لها صلة بالخصخصة⁽¹⁵⁾، حفاظاً على الامتيازات التي يتحصلون عليها.

من هذا التحليل، يتضح أن معوقات الخصخصة من الناحية السياسية يترجم في ضعف الإرادة الحقيقية في تكريس الإصلاحات⁽¹⁶⁾.

٢- الأسباب القانونية والمؤسسية.

لقد تم إعداد الكثير من القوانين والتعليمات الخاصة بالخصخصة بدون تحديد واضح لأهداف وإستراتيجيات خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية. كما أدى غياب النقاشات الفعلية وكذلك غياب الشفافية في تحضير قوانين تسيير الخصخصة إلى جعل التنظيم القانوني في حد ذاته عاملاً معيقاً.

فعلى سبيل المثال، صادق المجلس الوطني للخصخصة عملياً على القانون ٢٢-٩٥ المتعلق بالخصخصة في ٢٦ أوت ١٩٩٥ في ظل انعدام للكفاءات التقنية. بالإضافة إلى ذلك، يحمل تعديل مارس ١٩٩٧ لشعار «لا للخصخصة»⁽¹⁷⁾ بالنظر إلى المعوقات القانونية وتعدد الهيئات الخاصة بالخصخصة. ومن هذا المنطلق، ثمة تناقض صارخ مع متطلبات الخصخصة السريعة والفعالة.

لقد أدت كثرة الهيئات الخاصة بالخصخصة في الجزائر إلى خلق غموض كبير، وعرقلة السير الحسن للخصخصة. فإلى جانب المجلس الوطني للخصخصة الذي يملك صلاحيات واسعة في إطار الخصخصة، ثمة أطراف أخرى للخصخصة، وتتمثل أبرزها في الهولدينغ العمومية الوطنية المكلفة بالخصخصة الجزئية للمؤسسات ذات

(15) نفس المرجع، ص ١٠٠.

(16) A Dennouni, «Le blocage est d'ordre systémique», *Le Jeune Indépendant*, 2 août 2000, p.7.

(17) A Mebtoul, Président du Conseil National de Privatisation, interview accordée au quotidien *La Tribune*, 2 Mars 1998.

النطاق الوطني، والهولدينغ الجهوية المكلفة بالخصوصية الكلية للمؤسسات المحلية، وكذلك الهيئة المكلفة بالإصلاحات والشراسة، والوزارات، والولايات⁽¹⁸⁾.

إن الخصوصية في الجزائر تذهب في كل اتجاه، فكل واحد يطبق النصوص، والقوانين كما يسمعها وحسب مصالحه⁽¹⁹⁾ نتيجة عدم وجود تناسق حقيقي بين مختلف مراكز القرار.

ومن بين أهم النزاعات التي ساهمت بشكل كبير في إضعاف برنامج الخصوصية في الجزائر إلى يومنا هذا تلك الموجودة بين الهولدينغ العمومية الإحدى عشر والمجلس الوطني للخصوصية. ووفقاً لمحتوى التنظيم القانوني، يعتبر المجلس الوطني للخصوصية الجهة الوحيدة التي تقوم بتنفيذ برامج الخصوصية على المستوى الوطني. ولقد أخل هذا التوازن في جوان ١٩٩٧ من طرف المجلس الوطني لمساهمات الدولة، حيث قام بالتفريق ما بين الخصوصية الكلية والخصوصية الجزئية، وأعطى صلاحيات هذه الأخيرة للهولدينغ العمومية الإحدى عشر.

ومن بين المعوقات القانونية أيضاً، هناك التباطؤ الكبير في تحضير وتقديم عقود البيع (حالة الأراضي والبناء)، وغياب الوثائق اللازمة للبدء في عملية تسيير تلك المؤسسات مثل: السجل التجاري وشهادة التأهيل....، كذلك إجبار المشتريين على سداد سعر التنازل نقداً، وهذا ما تؤكد المادة ٣٤ من الأمر ٢٢-٩٥. بالإضافة إلى ذلك، حتى يتمكن المشتري من شراء وحدة صناعية أو تجارية، فإن هذه العملية تستغرق أكثر من ١٢ شهراً، بينما في بعض البلدان لا تستغرق أكثر من ستة أشهر⁽²⁰⁾.

إن العراقيل البيروقراطية لاسيما في النظام البنكي أدت بتلك العملية إلى فشل شبه مطلق، فضلاً عن عوامل مختلفة مثل عدم تسليم عقود ملكية الأصول

18) Nacer-Eddine Sadi, Op. Cit., p.202.

19) B Djamel, "Ben Bitour et Temmar, guerre ouverte sur la privatisation: cacophonie", *Le Matin*, 5 Août 2000, p.5.

(20) نادية عيساوي، مرجع سابق، ص ٤١٠.

للعامل، الأمر الذي أدى إلى استحالة تسجيل الشركة في السجل التجاري وكذلك عدم القدرة على الوصول إلى الودائع البنكية بهدف الاستثمار وتسديد استحقاقات الديون، وأخيرا عدم إمكانية الاستفادة من المزايا المقدمة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية والاستثمار (ANDI).

٣- الأسباب الاقتصادية والتقنية: يمكن حصر تلك الأسباب فيما يلي:
أ- وضعية المؤسسات المعروضة للخوصصة.

يبلغ عدد المؤسسات الاقتصادية العمومية المعروضة للخوصصة في نهاية ٢٠٠٥م ١٢٧٠ مؤسسة، كما يوجد العديد من الملفات التي تمت دراستها والموافقة عليها وأعلن رسميا خوصصة تلك المؤسسات. إلا أن ما يشير الانتباه هو عدم تسجيل أية خوصصة، ويرجع السبب في ذلك إلى عوامل عديدة منها ما ذكر آنفا، ومنها ما يتعلق بوضعية تلك المؤسسات⁽²¹⁾.

وفي الواقع، فإن معظم المؤسسات الاقتصادية العمومية لاسيما الصناعية منها تعاني من اختلالات عميقة على المستوى المالي، والتكنولوجي، والبشري، والتسييري. وكشفت تلك المؤسسات نقائص بالجملة، حيث تبين الإحصائيات أنه توجد ٣٨١ مؤسسة صالحة، أما البقية فهي موزعة كالآتي:

الجدول رقم ٦

وضعية المؤسسات الاقتصادية العمومية المعروضة للخوصصة في الجزائر.

العدد	وضعية المؤسسة
١٢٠	مؤسسات لها صعوبات
٢٤٢	مؤسسات غير مهيكلة مبدئيا
١٦٧	مؤسسات غير مهيكلة

21) Nacer-Eddine Sadi, Op. Cit., p.204.

٢٠٢	مؤسسات غير مهيكلة كليا
٧٣١	المجموع

Source : Nacer-Eddine Sadi, La privatisation des entreprises publiques en Algérie. Objectifs, Modalités et Enjeux (Alger: Offices des Publications Universitaires, 2005), p.204.

إن خوصصة ٧٣١ مؤسسة اقتصادية عمومية ليس بالأمر الهين بالنظر إلى تدهور وضعيتها، حيث أخنى القدم على وسائل الإنتاج والتجهيزات، كما يغلب عليها طابع التسيير التقليدي، ومديونية تصل إلى ١٢٠٠ مليار دينار جزائري⁽²²⁾.
ب- صعوبة تقييم المؤسسات الاقتصادية العمومية المعروضة للخوصصة.

من البديهي أن شرعية عملية الخوصصة تعتمد على وجود قواعد صارمة وواضحة في عملية التقييم، وبمجرد أن يتخذ قرار الخوصصة تخضع المؤسسات الاقتصادية العمومية إلى عملية التقييم، حيث يفترض أن تستند الدولة على نتائجها في تحديد سعر التنازل، غير أن هذه الخصائص نادرا ما توجد في الدول النامية ومنها الجزائر.

إن ما تجدر الإشارة إليه هو أن هذه العملية واجهتها العديد من العراقيل في الجزائر، إذ تمت عمليات تقييم المؤسسات الاقتصادية العمومية المعروضة للخوصصة من وجهة نظر محاسبية. وبمعنى آخر، تم استخدام طرق التقييم لوحدها دون الأخذ بعين الاعتبار لظروف المؤسسة وقدرتها في تحقيق الأرباح والنمو في المستقبل، الأمر الذي أدت إلى انحراف سعر التنازل عن القيمة الفعلية للمؤسسة التي يفترض أن تعكس وضعيتها المالية والمستقبلية⁽²³⁾.

ثمة عوامل ساهمت بشكل كبير في عملية التقييم، وبالتالي تباطؤ مسار الخوصصة في الجزائر. ولعل أبرزها يكمن في الوضعية المالية المزرية للعديد من

22. Nacer-Eddine Sadi, Op. Cit., p.204.

(23) نادية عيساوي، مرجع سابق، ص. ٤١.

المؤسسات، وقدم سائر وسائل الإنتاج والتجهيزات، ونقص الخبرة المحلية في عملية التقييم. وينبغي التنويه بأن الجزائر حددت بأن لا ينزل سعر التنازل عن القيمة التي يتم تحديدها في إطار عملية التقييم، وهذا ما ينص عليه الأمر ٩٥ - ٢٢، مما يعني أن أبواب التفاوض باتت مغلقة بين الدولة والمشتري⁽²⁴⁾.

لقد أدت المحاولات الأولى لعملية التقييم إلى نتائج متعارضة، حيث شهدت هذه العملية فروقات هامة بين مختلف التقييمات نظراً لوجود الصعوبات التي تم ذكرها آنفاً، فضلاً عن الاعتبار الشخصية، ولقد أدت هذه الفروقات إلى التأثير على قيمة التنازل وعرقلة مسار عمليات عديدة للخوصصة.

وفي بعض الحالات في الجزائر، تقيم المؤسسات المعروضة للبيع بسعر أعلى من السعر الحقيقي لها، ويعزي أسباب هذا التقييم إلى الرغبة في إخفاق عملية البيع من خلال العمل على تنفير المستثمرين من جهة، وإلى عدم كفاءة الجهة المختصة بعملية التقييم من جهة أخرى⁽²⁵⁾.

لقد استوجبت الذاتية المفرطة التي اتسمت بها بعض عمليات التقييم إلى ضرورة اللجوء إلى إعادة التقييم من طرف المستثمرين المتنازعين مثلما هو الحال بالنسبة لتقييم ٥٩ وحدة اقتصادية المعروضة للخوصصة في عهد المجلس الوطني للخوصصة⁽²⁶⁾.

مما سبق، يمكن القول أن الصعوبات والذاتية التي ميزت المحاولات الأولى للتقييم أفسدت شرعية العملية، وأضحت بدون شك عاملاً حاسماً في إبطاء عملية الخوصصة. كما ساهم غياب بورصة متطورة وكذلك الخبرة الحقيقية في مجال التقييم في هذا الإبطاء.

ج- ضعف المستثمرين المحليين وهروب المستثمرين الأجانب.

- ضعف المستثمرين المحليين.

(24) نفس المرجع، ص. ٤١.

(25) Nacer-Eddine Sadi, Op. Cit., p.p.209-210.

(26) كلفت عملية إعادة تقييم تلك الوحدات ٢٠٠ مليون دينار جزائري (٢٠٥ مليون دولار).

من الصعوبات التي واجهت الخصوصية في الجزائر هو عدم وجود مشترين محليين للمؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية. ويرجع هذا الغياب إلى ضعف المقدرة المالية للمشتريين لحيازة أسهم المؤسسات المعروضة للخصوصية، فضلا عن عدم رغبتهم في الاستثمار بشكل عام، ذلك أن اهتمامهم كان متركزا نحو المجالات الاقتصادية ذات الربح السريع⁽²⁷⁾.

وفي هذا السياق، ثمة طرح آخر وهو عدم كفاءة أو حذر المستثمرين المحتملين المحليين. إن عدم الكفاءة أو الحذر غير مبرر في حالة المؤسسات التجارية على اعتبار أنه في الغالب يكون المشترون المحليون هم أنفسهم الممارسون للمهنة. إن إقبال المشتريين المحليين على المؤسسات التجارية كبير لأن الربح فيها سريع. وعلى العكس، يمكن الحديث عن حذر حقيقي من طرف المستثمرين المحليين في حالة التنازل عن المؤسسات الصناعية للقطاع العام، لاسيما حين تطرح المسائل الآتية: تكاليف إعادة الشراء الباهضة، والتحكم التقني، والتسيير الشاق، والمردودية على المدى البعيد، وهي عوامل منفرة لاسيما أن قنوات التمويل في الجزائر نادرة⁽²⁸⁾.

وبالرغم من أن قوانين الخصوصية في الجزائر تحمل إجراءات تشجيع المساهمة الشعبية لاسيما العمال، إلا أن ذلك يبقى غير كاف. وفي الواقع، فإن المساهمة الشعبية في برنامج الخصوصية تبقى شبه منعدمة من جراء إفلاس البورصة الجزائرية وتهرب السلطات العمومية من اتخاذ السوق المالية كطريقة للخصوصية. - هروب المستثمرين الأجانب.

يبقى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وئيدا بالنظر إلى العدد المحتشم لعمليات فتح رأس المال الاجتماعي للمستثمر الأجنبي المنجزة منذ سنة ١٩٩٥ إلى يومنا هذا، وكذلك بالنسبة للشراكة التجارية التي لم يتجاوز عددها

(27) نادية عيساوي، مرجع سابق، ص. ٤١.

(28) نفس المرجع، ص. ٤١.

٢٠٠ في نهاية ١٩٩٩. وبالرغم من تحسن الحالة الأمنية في الجزائر، إلا أن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر في إطار خوصصة المؤسسات العمومية الجزائرية تعد على الأصابع⁽²⁹⁾.

إن من بين عوامل طرد الاستثمار الأجنبي في الجزائر هو انعدام الثقة للقطاع الخاص الجزائري في الإصلاحات الاقتصادية. وبهذه المثابة، لا يمكن للمستثمر الأجنبي إعطاء أهمية كبرى للاستثمار في الجزائر عندما يرى بأن القطاع الخاص يفتقد للحماس الكافي لشراء المؤسسات الاقتصادية العمومية، ويصرح علنا بأن الخوصصة ليست من اهتماماته⁽³⁰⁾.

ولم يتوقف أثر هذه الظروف على استقطاب المستثمر الأجنبي فحسب، بل امتد ليشمل كذلك المستثمرين الأجانب المتواجدين في الجزائر الذين أخذوا ينسحبون مثل شركة أديداس التي فسخت عقدها مع شركة أوراس فوت وير للأحذية الرياضية، وذلك بعد فتح السوق الوطنية أمام المنتجات الآسيوية التي تتميز بانخفاض أسعارها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم وضوح الرؤية الحقيقية لدى السلطات الجزائرية في تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمساهمة في عملية الخوصصة يعتبر عاملاً هاماً في عدم استقطاب المستثمرين الأجانب، إذ يوجد تناقضات في الخطابات الرسمية وفي تطبيق قوانين الخوصصة.

- وجود بورصة غير متطورة.

من بين الأهداف المعلنة للخوصصة في الجزائر هو تطوير بورصة الجزائر غير أن انعدام الوعي الاقتصادي والمصرفي لدى المجتمع الجزائري بشكل عام والمشتريين

29) E.H Djaaboub, Ministre de l'industrie, **La Tribune** du 12 Avril 2003, p.9.

30) Ramdhane, O, Président du Forum des chefs d'entreprises, **Liberté** du 1er Mars 2003, p.7.

بشكل خاص كان من بين العوامل الذي أدى إلى عدم نجاح الخوصصة عن طريق السوق المالية⁽³¹⁾.

٤- الأسباب الاجتماعية والثقافية.

يساهم مناخ الخوصصة بقدر كبير في كبح مسار الخوصصة، بل في الإصلاحات الاقتصادية. وتتمثل أسباب الضغوطات الاجتماعية - ممثلة أساسا في النقابات العمالية - في غياب الحوار والاتصال المؤسساتي على مستوى خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية، وعدم إشراك الطرف الاجتماعي في اختيار ومعالجة المؤسسات المعروضة للخوصصة.

وتكمن نقطة الخلاف بين الأطراف المتنازعة في إطار الخوصصة في إجراءات الخوصصة (اختيار المؤسسة المعروضة للخوصصة، والفئات الاجتماعية التي تستبعد من العملية، والإجراءات الخاصة بحماية العمال، ومساهمة الشريك الاجتماعي في عملية الخوصصة).

إن المنطق النظري لدى النقابات والعمال وراء فكرة رفض الخوصصة هو الخوف من البطالة والفقر جراء عملية تسريحهم من المؤسسات. ولعل أبرز مثال في الجزائر على الرفض الشديد للطرف الاجتماعي لفكرة الخوصصة هو إتحاد العام للعمال الجزائريين على قيادة إضراب مفتوح وهذا عقب إعلان وزير المساهمة وترقية الاستثمار على تفعيل برنامج الخوصصة لسنة ٢٠٠٣ م⁽³²⁾.

إن اختيار المؤسسات في الجزائر غالبا ما يتم من طرف جهات بعيدة عن أرض الواقع بدون التشاور مع الشريك الاجتماعي. وفي هذا الشأن، يكون إصدار القرارات من المجلس الوطني لمساهمات الدولة وباقتراحات من الهولدينغ العمومية. وعليه، فإن إقصاء العمال والمدراء من ساحة التشاور والنقاش خلق إحساسا سلبيا وتدمرا لدى هؤلاء، وولد سلوكا اجتماعيا يعرقل مسار الخوصصة.

(31) نادية عيساوي، مرجع سابق، ص. ٤١.

32. La Tribune du 1er Mars 2003.

علاوة على ذلك، يطرح البعد الثقافى إشكالية كبيرة فى عدم نجاح الخصوصية. وفى هذا الشأن، فإن غياب ثقافة الخطر وبعبارة أخرى ثقافة العقد والتي غذتها السنوات الماضية من نظام الدولة الحارسة أدى إلى كبح المبادرة والدخول إلى اقتصاد يعتمد على آليات السوق⁽³³⁾.

مما سبق، يمكن القول بأن الخصوصية تدخل ضمن إطار إشكالية التغيير التي ينبغي أن تمس الفضاءات الاجتماعية والثقافية. ولترسيخ فكرة الخصوصية فى أذهان المجتمع، يتوجب على الجزائر استعمال إجراءات ملموسة بهدف إحداث تغيير على مستوى الذهنات والسلوكات من جهة، وبعث قيم جديدة من جهة أخرى.



33. Nacer-Eddine Sadi, Op. Cit., p.216.

الخاتمة

من خلال ورقة هذا البحث، تبين أن الجزائر حققت نتائج إيجابية على مستوى الخصوصية من الأسفل، حيث سمح هذا النوع ببروز حجم القطاع الخاص وزيادة حجمه في الاقتصاد الجزائري، غير أن برنامج الخصوصية بصفة عامة لا يزال يسير ببطء ولم يتجسد فعلياً، ولا زال في أولى مراحلها، كما أنه لم يتجاوز بعد إطار النوايا وإعداد النصوص والقوانين.

لقد باءت معظم المحاولات العديدة بالفشل، ولم تحقق الأهداف والنتائج المعلنة في برنامج الخصوصية، كما أن الأعضاء والهيئات الذين يملكون سلطة قوية في مشروع الخصوصية خيبوا كل الآمال المتعلقة على نتائج خصوصية المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية. وتفسر تلك الإخفاقات المتوالية بمجموعة متنوعة من العوامل السياسية والإيديولوجية، والقانونية والمؤسسية، والاقتصادية والتقنية، والاجتماعية والثقافية.

إن ما يمكن استنتاجه حول مسار الخصوصية في الجزائر هو أن الجو الاقتصادي تنعدم فيه الشفافية، ويغلب عليه طابع الضبابية والغموض، إذ وبعد مضي عدة سنوات من دخول الخصوصية حيز التنفيذ، لا يوجد هناك أية نية حسنة في التطبيق الفعلي للخصوصية من طرف صانعي القرارات. ولعل ما يبرر ذلك، هو أنه عندما تحسنت الظروف الاقتصادية والمالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، تم تسجيل تراجع ملحوظ في عملية الخصوصية، حيث لجأت الحكومات المتعاقبة إلى برامج الإنعاش الاقتصادي. علاوة على ذلك، ما يعلل بوضوح هذا الفشل هو انسحاب خبراء صندوق النقد الدولي من الجزائر عام ١٩٩٨، بعدما وقفوا على أنه ثمة تباطؤ كبير في خصوصية المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية.

وفي الأخير، يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تؤدي إلى تجاوز هذا الإخفاق، وإعادة تحديد المسار العام الحكومي في مجال الخوصصة في الجزائر:

- العمل على توفير وتسهيل جميع الإجراءات التي تساعد على نجاح الخوصصة في الجزائر، وهذا الشرط لا يأتي إلا من خلال توفر إرادة سياسية قوية، لأن هناك قوى رافضة للخوصصة في الجزائر؛
- العمل على تحقيق الاستقرار في القوانين والتشريعات، وينبغي أن تكون واضحة وليس مجرد تدابير يمكن أن تخضع للتغيير في أي وقت؛
- العمل على توحيد المؤسسات والجهات المعنية المكلفة بالخوصصة تحت مظلة واحدة، لضمان توحيد الجهود وعدم تعدد القرارات؛
- تطوير البنوك الجزائرية وفقا للمقاييس المعمول بها دوليا، وبشكل يسمح أن تقوم بدور جسيم في عملية التنمية الاقتصادية؛
- ضرورة تطوير بورصة الجزائر بالشكل الذي يسمح بتعبئة أموال المدخرين من جهة، وإضفاء طابع شفاف لعملية الخوصصة من خلال التقييم السليم لأصول المؤسسات المعروضة للخوصصة من جهة أخرى؛
- الاستعانة بتجارب الدول الأجنبية والتي تملك باعا طويلا في مجال الخوصصة لاسيما دول أوروبا الشرقية والوسطى؛
- يتعين على الجزائر أن تكون على اطلاع بما يحدث في العالم، ذلك أن النظرة الجديدة تفيد بضرورة إشراك القطاعين العام والخاص لتحقيق النجاعة الاقتصادية.

قائمة المراجع

- ١- بوزيدي، عبد المجيد، «الخصوصية أية حصيلة»، جريدة الشروق اليومي، ١٥ فيفري ٢٠٠٧.
- ٢- شبايكي، سعدان، «معوقات الخصوصية في الجزائر»، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ١٥ (جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ديسمبر ٢٠٠٦).
- ٣- عيساوي، نادية، تقييم المؤسسة في إطار الخصوصية. دراسة حالة المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته، مذكرة ماجستير (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠٠٥).
- 4- B. Djamel, «BEN BITOUR et TEMMAR, guerre ouverte sur la privatisation: cacophonie», Le Matin, 5 Août 2000.
- 5- DENNOUNI, A. «Le blocage est d'ordre systémique», Le Jeune Indépendant, 2 août 2000.
- 6- DJAABOUB, E.H, Ministre de l'industrie, La Tribune du 12 Avril 2003.
- 7- HASSAM, Fodil, Chronique de l'économie algérienne. Vingt ans de réformes libérales 1986-2004. Les chemins d'une croissance retrouvée (Alger: L'économiste d'Algérie, 2005).
- 8- MEBTOUL, A. Président du Conseil National de Privatisation, interview accordée au quotidien La Tribune, 2 Mars 1998.
- 9- O. RAMDHANE, Président du Forum des chefs d'entreprises, Liberté du 1^{er} Mars 2003.
- 10- SADI, Nacer-Eddine, La privatisation des entreprises publiques en Algérie. Objectifs, Modalités et Enjeux (Alger: Offices des Publications Universitaires, 2005).
- 11- TEMMAR, H. Ministre de la participation et de la coordination des réformes, l'Authentique du 7 août 2000.